سهرة سياسية إعلامية في «دبين».. حديث عن «جيل شاب» في التيار الاخواني.. مطالب بإقصاء النخب الفاسدة ووقف ملاحقة الزرقاوي بعد موته

الصحافة الأردنية: تحذير من دولة «الأخوان» داخل الدولة.. ودعوات لحماس للتخلص من الصديق «الإيراني»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

حدثان شكلا الأسبوع الماضي القاسم المشترك ليس لأحاديث الصحافة الأردنية فقط بل لحديث الصحافيين حيث كانت «سهرة وطنية» ضمت نخبة من السياسيين والصحافيين والكتاب على شرف رجل الأعمال المعروف خالد شاهين موضوعا ساخنا للنقاش ليس بسبب طبيعة المشاركين والحضور إنما بسبب الظرف المتأزم تحت عنوان الصدام السياسي حاليا بين الحكومة والتيار الإسلامي.

اما الحدث الثاني فتمثل في تغطية إعلامية عربية ودولية كبيرة جدا لمؤتمر البتراء للحائزين على جائزة نوبل حيث أضفى الأردنيون بذكاء طابعا سياسيا على اللقاء جعل مدينة البتراء الأثرية في واجهة الأحداث لثلاثة ايام، حيث حضر محمود عباس وأيهود أولمرت والعشرات من الضيوف والعلماء والأذكياء جدا كما وصفهم الملك عبدالله الثاني وحيث تم ضمنيا تعويض عقد مؤتمر دافوس الأخير في شرم الشيخ وسط حركة مسيسة وذكية للفريق التنظيمي بقيادة مدير مكتب الملك الدكتور باسم عوض الله الذي عاد نسبيا للأضواء وقاد التحضير والتنظيم برفقة الخبراء في إدارتي الإعلام والتشريفات في القصر الملكي.

وفي الحدث الأول ثار جدل كثير ومتداول حول تلاقي نخبة من أبرز وألمع نجوم السياسة والعلم والإقتصاد في إطار دعوة عشاء وجهها الصحافي أحمد سلامة لتكريم رجل الأعمال الأردني خالد شاهين بعد الإعلان عن مشروع إستثماري كبير لمجموعته في بلد مجاور وبمناسبة إنتقال مكاتب الإدارة للندن.

وبطبيعة الحال فاللقاء الذي حصل في منطقة «دبين» الشجرية التي تعتبر من أجمل مرتفعات عمان سيطرت عليه أجواء التوتر بين الإسلاميين والحكومة وبرزت آراء جريئة جدا في الأثناء فيما نوقشت الكثير من الملفات والقضايا الوطنية الحساسة بعد حوار قاده ونظمه بين الحاضرين الكاتب الصحافي في صحيفة «الرأي» سلطان الحطاب.

«الاخوان والحكومة»

وفي اللقاء الذي شغل على مدار أسبوع الشارع الصحافي والسياسي طرحت تساؤلات حول حقيقة الإنقلاب الحاصل في موقف الحكومة والدولة من جماعة الأخوان المسلم، فيما اشار العالم الأكاديمي المخضرم والمؤرخ الدكتور عدنان البخيت لوجود «جيل شاب جديد» في التيار الإسلامي يتبنى طرحا مختلفا عن جيل الشيوخ قبل ان يعتبر وزير التنمية السياسية صبري الربيحات ان أزمة إعتقال اربعة نواب إسلاميين زوبعة في فنجان صغيرة وقضية قانونية وليست سياسية مشيرا الى ان أزمات اكثر أهمية بكثير سبق ان مرت على الأردن وتجاوزها.

وفي السياق إتهم الأخوان المسلمين بأنهم يؤسسون «لدولة داخل الدولة» وان لديهم تجارب غير موثوقة في بلدان اخرى وتحدث وزراء سابقون عن إنتشار واسع لمظاهر التدين في القرى الأردنية وإنتشار اوسع للفضائيات وتغييرات في بنية المجتمع الأردني، كما قيل الكثير في دعم الخيارات الملكية والوقوف خلف الملك عبدالله الثاني بكل الظروف خصوصا من ضيف السهرة ومن الدكتور البخيت وقيل الكثير ايضا عن وجود «أخطاء» في الإدارة وسادت أجواء من التأكيد على الثوابت والتضامن خلف «القيادة» على اساس ان الظروف الإقليمية صعبة للغاية قبل ان يؤكد رئيس الوزراء الأسبق عدنان بدران عدم وجود «إنتقاص» في صلاحيات رئيس الحكومة وانه مارس صلاحياته كامله ومكتملة.

سهرة اعلامية

وبعد يومين من هذا اللقاء نشر الصحافي احمد سلامة مقالا نادرا في أسبوعية «الهلال» التي يصدرها مسلطا الأضواء على أبرز ضيفين في سهرته وهما شاهين والبخيت المؤرخ مستذكرا كيف ترك الوطن شخصا «طارئا» يقيم عالما وترك سياسيا يزيح مؤرخ الهاشميين في إشارة إلى قرار حكومة سابقة بطرد المؤرخ البخيت من موقعه كرئيس لإحدى الجامعات بعد ان نشر مقالا إنتقاديا.

وفاجأ سلامة القراء والنخب ايضا برجاء خاص تقدم به من رجل الأعمال شاهين طالبا منه أن لا يرحل إلى لندن وقال سلامة: لا ترحل عنا يا خالد فعمان لم تخلق إلا للغيورين مشيرا الى ان مؤسسة ثقافية تابعة لمجموعة شاهين لبت نداء الدكتور البخيت وتبرعت بكامل كلفة مركز مخطوطات سيقيمه البخيت لحفظ الوثائق الأردنية وحفظ وثائق الهاشميين في الجامعة الأردنية.

وختم سلامة مقاله العاطفي قائلا: أنا فرح لإن خالد لن يخذل أحباءه رغم عتبه الشديد على البعض ولا يتركنا إلى لندن وشكرا لخالد الذي رد بسمة أستاذنا عدنان البخيت مشيرا للفرحة التي ظهرت في عين البخيت لما ظفر بتبرع الأول لمركز المخطوطات.

ويقول الصحافيون ان قصة نقل مكاتب مجموعة شاهين الإستثمارية إلى لندن كما جاء في صحيفة «الدستور» لها علاقة بالظلم الذي لحق بالرجل عندما قررت الحكومة منعه من التقدم لمشروع عطاء كبير في الأردن وتم تقديم المشروع لشركات اجنبية بالرغم من إعتراف العالم والمنطقة بقدرات مجموعة شاهين المالية والفنية وكان نفس المشروع قد احيل في عهد حكومة سابقة على المجموعة وتم سحبه بقرار فردي أيضا.

ويعتبر ما حصل مع أصحاب هذه المجموعة مؤشرا على ضعف آليات القرار و«شخصنته» في بعض الأحيان خصوصا على المستوى الإقتصادي، وبعيدا عن أجواء سهرة «دبين» يثور جدل إعلامي وسياسي في السياق عن قرار شركة إماراتية يديرها وزير البلاط الأسبق سمير الرفاعي بسحب مشروع إستثماري ضخم لها في منطقة دبين نفسها ولأسباب تتعلق على الأغلب بمقررات فردية وفي إطار حملة قفزت فجأة ضد المشروع بدعوى الحرص على الثروة الحرجية.

ويعتبر ملف الإستثمارات وما يحصل فيها من الملفات الحساسة في الأردن خصوصا وان الحكومات المتعاقبة متميزة ليس في تشجيع الإستثمار إنما في إعاقته بسبب النكايات والإجتهادات الشخصية، وفيما كانت تدور في الكواليس قصص وحكايات من هذا النوع كانت مدينة البتراء تظهر بكثافة في واجهات الإعلام الفضائي والمكتوب بعد ان شهدت تجمعا لأكثر من ثلاثين شخصية هي الأذكى بالعالم.

ونبقى في سياق الإستثمار والإشاعات، ففي صحيفة «الدستور» كتب باسم سكجها يقول: لا يجوز أن يظل المواطن أسيراً للاشاعة في كل شيء، ومجرد انتشار إشاعة عن مشروع في منطقة ما تتضاعف أسعار الأراضي، وإشاعة أخرى عن تعثّر المشروع يعيد الأمور إلى طبيعتها، وهو أمر ينسحب على أسعار الأسهم أيضاً، وكثيرون هم هؤلاء الذين ربحوا الملايين بهذه الطريقة، وكثيرون بالتالي من خسروها.

ونتحدّث كثيراً عن دور المجتمع المدني في خدمة الناس، وتنويرهم، وكذلك عن دور الصحافة، ولكنّ الأخيرة تُساهم في تضليل المواطن بشكل أو بآخر حين تنشر الأخبار عن المشاريع الوهمية، أو عن المشاريع المضخمة، أما مؤسسات المجتمع المدني فهي ليست موجودة لدينا أصلاً.

وتابع سكجها يقول: قد تكون أقرب المنظمات التي ينبغي أن تُعنى بمثل تلك الأمور هي جمعية حماية المستهلك، وإذا كانت إمكانياتها الحالية لا تسمح لها بالقيام بعملها الأولّ في مراقبة شؤون الغذاء والدواء، فلنا أن نتوقّع عدم إمكانية قيامها بأيّ دور آخر يحمي الناس من الغشّ والابتزاز.

وينبغي تشجيع الناس على تأسيس منظمات مدنية، ولأنّ القوانين المعنية بمثل تلك المنظمات عندنا غير واضحة، وتجعلها عرضة لتدخل غير وزير وغير وزارة، فالنشطاء يهربون من الأمر، وإذا كانت الحكومة ماضية في تغيير القوانين التي تعنى بالنزاهة الوطنية، فالأولى أن تضع على أجندتها توحيد القوانين بواحد يحمل اسم تنظيم قوى المجتمع المدني.

ايران

وفي صحيفة «الغد» إستعرض الكاتب جميل النمري بعض ما يجري على صعيد المنطقة وقال: تحدثنا يوم أول من أمس عن سيناريو يوم القيامة الذي لن يأتي في ضوء الردّ الإيراني الايجابي على عرض القوى العظمى المقدم لطهران، والذي قد يكون من نتائجه تبريد التوتر على ساحات أخرى، من العراق إلى فلسطين إلى لبنان.

لم تتأخر النتائج عن الظهور على الساحة الفلسطينية، فتصريحات أطراف الحوار الفلسطيني تتحدث عن اتفاق وشيك. والحقيقة أن الموافقة على وثيقة الأسرى كان الحلّ والمخرج لحماس من ورطتها في الحكم، وكنّا على يقين أن الحكومة الحماسية تعي ذلك تماما، لكنها كانت عاجزة عن التحرر من اعتبارات وحسابات تعيق الموافقة الصريحة، وأن (واحدة) من تلك الاعتبارات حرج خالد مشعل مع الصديق الإيراني؛ فليس لائقا أن يذهب هو إلى صفقة تفتح طريقا للعملية السياسية فيما حلفاؤه يسيرون نحو المواجهة.

فجأة ـ يلاحظ النمري ـ نرى الأمور وهي تسير نحو «الحلحلة» على كل الجبهات، والدبلوماسية تنشط لفك العقد وتليين الاستعصاءات. وعادت القاهرة تلعب دورا مركزيا في هذا النشاط. لبنانيا، استقبلت القاهرة طرفي المواجهة، ممثلين بنبيه برّي وغازي العريضي، لبحث النقاط العالقة في الحوار الوطني، مثل سلاح حزب الله، ومصير الرئيس لحّود، والعلاقة مع سورية. وعلى جدول أعمال لقاء جلالة الملك مع الرئيس مبارك كان هناك أيضا العلاقة مع سورية. ورغم التصريح الأردني المتحفّظ، والذي لا يفضلّ كلمة الوساطة ويشير إلى قضايا أمنيّة يطلب الأردن إجابات سوريّة عنها، فهنالك بالفعل وساطة مصريّة قد تفضي إلى نتائج ايجابية.

وهكذا يبدو وكأن المشهد برمته ينعطف من التأزم والتوتر الذي سيبلغ ذروته بانفجار المواجهة مع إيران، ينعطف باتجاه نزع فتائل التفجير، والبحث عن تفاهمات وتسويات على كل الجبهات.

وفي صحيفة «الغد» قرأ الكاتب الشاب فهد الخيطان بطريقته نتائج احد الإستطلاعات حيث قال:

المشكلة اذاً تتجاوز النواب الاربعة لتطال ثلث المجتمع تقريبا. استطلاع الزميلة «الغد» المنشور امس حول موقف «الرأي» العام الاردني من الزرقاوي كشف جانبا مهما من الصورة كنا نحاول اخفاءه بالشعارات الفارغة.

37 % من المشاركين في الاستطلاع تقريبا لا يشاركون الاغلبية موقفهم من الزرقاوي ولا يعتبرون العزاء استفزازا.

بالتأكيد هؤلاء مخطئون في موقفهم لكننا لا نستطيع في المقابل وضعهم جميعا في السجون.

علينا اولا ان لا نتصرف بتطير وفزع ازاء هذه النسبة المرتفعة وانما دراسة الحالة بعمق للوصول الى استنتاجات منطقية. فنحن لسنا امام مشكلة يمكن معالجتها بالوسائل الامنية او الحملات الاعلامية.

المجتمع العربي عموما يعاني من نفس الظروف، فالتطرف يسيطر على مزاج الناس بصرف النظر عن اصولهم الفكرية او السياسية.

والموقف «المعتدل» من الزرقاوي وقبله من بن لادن وارهاب 11 ايلول وما تلاه من اعمال ارهابية على امتداد العالم كله لا يعني بالضرورة ان الرأي العام ارهابي بطبعه او معجب بتلك النماذج، انما هي ردة فعل يائسة وغاضبة على ما تفعله الولايات المتحدة في المنطقة منذ سنوات وقبلها اسرائيل، والهوان العربي في مقابل استباحة الارض العربية من قبل القوى العظمى.

واضاف الخيطان: المناخ السائد في المنطقة لا يمكن ان ينتج ثقافة غير ثقافة الارهاب والقتل. والانظمة العربية من جهتها تزيد الطين بلة بمصادرتها للحريات وقمع الناس وتجاهل حقوقهم في المشاركة السياسية فهل يمكن في بيئة كهذه ان تتقدم تيارات الحداثة والعصرنة وتنتصر على ثقافة الموت!؟

هذه ليست دعوة للاستسلام للارهابيين والقبول بثقافتهم وخياراتهم العدمية فبأيدينا الكثير لنفعله كي نهزم مشروعهم الظلامي. الامر بيد الدولة اولا واخيرا. فبالسياسات القائمة واساليب الحكم المتبعة لا يمكن هزيمة الارهاب وثقافته.

سجن النواب الاربعة لا يحل مشكلة، وقانون منع الارهاب لن يجعلنا في مأمن من الخطر، وملاحقة الزرقاوي بعد موته مضيعة للوقت لا تفيد سوى تلاميذه في الاحياء الفقيرة والمخيمات.

وختم الكاتب: تعالوا نفكر بانعطافة جذرية في مسار الدولة نعيد فيها الاعتبار لقيم المشاركة في صنع القرار ونفتح نوافذ الحرية في كل اتجاه، ونكسر ثقافة احتكار السلطة بالنخب الفاسدة، ونراجع سياستنا الخارجية على كل الجبهات.

جربوا هذا الخيار، وعندها ستجدون الفرق في نتائج الاستطلاعات.

بالمناسبة، اذا سألنا الاغلبية التي قالت ان الزرقاوي ارهابي وليس شهيداً عن رأيهم بالرئيس الامريكي فان 99 % منهم سيقولون انه ارهابي.

وفي صحيفة «الرأي» برز مقال لطارق المصاروة يهاجم فيه منظمة «هيومن رايتس ووتش»، حيث كتب يقول: تستطيع منظمة «هيومن رايتس ووتش» ان تفهم القصة على انها حكومة مغرمة بفتح السجون لملائكة لا يملكون الا الذهاب بأحزانهم الى بيوت العزاء. وتستطيع مندوبتها في المنطقة ان تجد في «الزرقاوي» الشهيد المجاهد ذاته، وان تشق جيوبها الامريكية الوردية عليه كشهيد ومجاهد انساني كبير، لكننا لا نفهم لماذا لا تقايس نفسها بما تريده منا، فتقيم في نيويورك وواشنطن التكريم لامير المجاهدين اسامة بن لادن، ولماذا لا تغلق سجن غوانتانامو وبقية السجون المعروفة وغير المعروفة. ولماذا تبقى افغانستان والعراق مسلخا او جنة عدن للحرية والكرامة الانسانية والديمقراطية؟!! ما الفرق اذا كان الزرقاوي وبن لادن وهيومن رايتس ووتش يقومون «بالفوضى الخلاقة» التي تريد واشنطن صنعها في هذه المنطقة؟!

ليست القصة ـ يضيف المصاروة ـ هي قصة اربعة نواب زاروا بيت عزاء، وتعيد احدى فضائيات الخليج القصة 16 مرة في شريطها الاخباري كل دقيقة لمدة ثلاثة ايام، اقتداء بغوبلز: اكذب واكذب واكذب فلا بد ان يصدق بعض الناس بعض الكذب.. فنحن في الاردن نفهم ألاعيب «الفوضى الخلاقة» الذين يريدون صنعها في المنطقة، نعرف الاهداف والوسائل، فهناك من يريد شرعنة الارهاب والباس الزرقاوي لبوس الانسان العادي الذي يدخل الفنادق فيقتل ويجرح ويشوه مئات الناس، ويلغم المجالس النيابية بالاحقاد واثارة النعرات، ويلوث المساجد بالرفث والكذب والدسائس. كل ذلك باسم الجهاد ضد الاحتلال واخوان العراق يتعاملون مع الاحتلال ويصل زعيمهم الى نيابة رئيس الجمهورية. ويذهبون الى دمشق فيصفقون ويلعبون حواجبهم اذا شتم احدهم الاردن، وهم يعرفون ان الاعدام هو حكم القانون على الاخ المسلم السوري.

وينقلون الاسلحة الى الاردن، لا ليقاتلوا الاحتلال في فلسطين لأن هناك هدنة صار لها ستة عشر شهرا مع الاحتلال.. وانما ليكمنوا ـ من الكمين ـ للامريكيين في الاردن اذا حدث الصدام الامريكي ـ الايراني. «فالرافضة» الايرانيون الذين يقاتلهم ابو مصعب في العراق، هم الذين نقبل ايديهم في طهران، ويتبرعون لنا بالملايين ومئات السيارات واطنان الاسلحة!!

وختم الكاتب قائلا: اية «فوضى خلاقة» هي هذه الفوضى السياسية والاخلاقية التي تشيعها واشنطن «والمجاهدون» ضدها، والمتعاونون مع احتلالها.. في منطقة مطلوب من شعوبها ان تتحول الى غنم يهشون عليها بالعصي؟

لا تهمنا مؤسسة هيومن رايتس ووتش، ولا الفضائيات الخليجية التي تقوم بدورها الى جانب القواعد الامريكية، ولا نعبأ بهذه الفوضى المنظمة فالاردني لا يملك الا الاردن، وهو مستعد للقتال من اجله.

تصعيد مفاجىء ضد نادي القضاة والتلويح بحله والقضاة يتحدون.. بلال يهاجم مبارك بعبارة «يا قمرنا انت يا سكرة».. وموجة صيفية من النكات

تشبيه المصريين بقطعان الاغنام لعجزهم عن وقف التوريث.. والصحف القومية خط الدفاع الاول عن النظام.. وهجوم على «كليبات هيفا»

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة الجمعة عن المحادثات التي اجراها الرئيس مبارك مع الرئيس السوري بشار الاسد والمؤتمر الصحافي لوزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط ووليد المعلم وزير الخارجية السوري ومناقشات مجلس الشورى حول مشروع قانون تخفيض ضريبة الدمغة على الاعلانات من 36 % الى 15 % وموافقة اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على بيع محلات عمر افندي وان الصفقة سليمة ولا يوجد ما يشوبها، والغريب ان تقرير اللجنة يصدر قبل بدء نظر عدد من الاستجوابات وطلبات الاحاطة بالمجلس حول الصفقة يوم الاحد، ومقتل خمسة جنود امريكيين في العراق واربعة في افغانستان وبدء تطبيق قرار البنك المركزي بان لا يقل رأس مال اي شركة للصرافة عن خمسة ملايين جنيه بعد انتهاء المهلة التي حدده وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع احتفال المنطقة الشمالية العسكرية بيوم التفوق ومباريات كأس العالم وامتحانات الثانوية العامة واحتلت الاعلانات عن الشاليهات والمكيفات مساحات واسعة وهو ما يحدث مع بدايات فصل الصيف.

وكانت المقالات والتحقيقات خاصة في الصحف الحكومية عن الترويج للمشروع الحكومي لتعديل قانون السلطة القضائية ومعتقل غوانتانامو وقضايا متفرقة لا رابط بينها. والى ابرز ما لدينا في تقرير اليوم.

معركة القضاة

ونبدأ بمعركة القضاة التي اشعلها من جديد مشروع الحكومة المقدم لمجلسي الشعب والشورى لمناقشته وتمريره والحملات الدعائية التي تقوم بها الصحف الحكومية له، وتسبب في تفجير الازمة من جديد بين النظام ونادي القضاة الذي هدد بتصعيد تحركاته بعد ان اكد ان الحكومة خدعته بان استجابت لحوالي عشرين في المئة من مطالبه، وابقت على كل ما يعوق السلطة الحقيقية للقضاة بل واضافت قيودا اخرى. وقد عرضنا في تقارير سابقة وجهات النظر المختلفة حول مواد في القانون دون ان يكون لنا دخل في هذه القضية لكن ذلك لا يمنع من ابداء بعض الملاحظات السياسية على تصرفات النظام والتي تكشفت مما يحدث وينشر.

اولا: كان هناك اصرار من البداية على عدم الاستجابة للمطالب الجوهرية للقضاة حتى لا يفسر بانه تراجع من النظام امام النادي او امام فئة من المجتمع، وهو ما قد يشجع قوى اخرى على تصعيد ضغوطها لتحقيق مطالبها من النظام اعتقادا منها بانه اصبح ضعيفا.

وثانيا: ان النظام بدأ يلوح باجراءات ضد نادي القضاة ذاته وممارساته عن طريق اثارة قضية قانونية خاصة بوضعه، وهي هل هو ناد للخدمات لاعضائه ام ممثل للقضاة؟ وانتهى النظام الى نتيجة انه ناد لتقديم الخدمات وبالتالي فانه يخضع لقانون الجمعيات واشراف الشؤون الاجتماعية ولا يحق له اغتصاب سلطات المجلس الاعلى للقضاء وهذا سيكون مبررا لاصدار قرار بحل مجلس الادارة اذا واصل ممارساته المالية، والنظام يهدف من وراء ذلك الى تخويف النادي ودفعه للقبول بالمشروع الحكومي مع وجود امكانية لادخال بعض التعديلات غير المؤثرة عليه من جانب مجلس الشعب للايحاء بان النظام قدم تنازلات اخرى وحتى يظهر النادي بمظهر المتعنت الذي يريد لعب دور غير قضائي. اما الى اين يمكن ان ينتهي النظام بهذه اللعبة الجديدة فلا احد يعلم لان اي قرار بحل مجلس ادارة النادي ليس سهلا على النظام اتخاذه وكذلك استمرار المواجهات معه ليس في صالحه.

ثالثا: ويكمل لعبة التلويح بان النادي جمعية خدمات الانتهاء الى نتيجة انه لا يحق له الاشراف القضائي على الانتخابات او اصدار بيانات بشأنها، لكن هناك مشكلة امام النظام، وهي ان الاشراف القضائي نص دستوري فكيف سيعالج هذه القضية؟ لا احد يعلم لكن خبرا نشر امس يثير الريبة وهو ان المجلس القومي لحقوق الانسان الذي يرأسه الدكتور بطرس غالي وهو في معظمه موال للنظام بدأ يبحث في تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات ولا احد يعلم ماذا ستكون اختصاصاتها بالضبط وما هو الهدف من تزامن بحثها مع التلويح بان نادي القضاة جمعية خدمات.

مرة اخرى، لا احد يعلم شيئا حتى الذين يقومون الان بتخويف القضاة من حكاية النادي والخدمات مثل رئيس مجلس الشعب الدكتور احمد فتحي سرور وغيره ولا الذين يبحثون تشكيل لجنة عليا للانتخابات تتبع المجلس القومي لحقوق الانسان الذي يضرب النظام عرض الحائط بأبرز توصياتها ولا ينفذها رغم انه حكومي ولا من يديرون هذه المعركة من وراء ستار يعرفون ماذا يريدون بالضبط لانهم لا يظهرون علنا ولا يحددون صراحة اهدافهم وهو ما يعكس حالة الفوضى التي اصبحت تفكك اوصال الدولة منذ مدة وتجعلها في حالة تخبط دائم. بعكس الحال في نظام خالد الذكر الذي ـ رغم كل ما يقال عن ديكتاتوريته واخطائه ـ كان واضحا في سياساته وقراراته واهدافه المعلنة وقد اتحفتنا امس زميلتنا بـ«المصري اليوم» كريمة حسن ـ بارك الله فيها ورعاها ـ بموضوع عنوانه ـ معركة استقلال القضاء من 1963 الى 2006 ـ وفرت فيه قدرا من المعلومات اللازمة والمؤكدة. قالت ـ ويا جمال ما قالت:

«لا يزال القضاة يخضون معركتهم من اجل استقلال سلطتهم عن وزارة العدل وما زالوا يطالبون باستصدار قانون «معدل» تقدموا بمشروعه للبرلمان لكن معركة استقلال القضاة ليست حديثة العهد، بل بدأت في عام 1963 عندما فكر وزير العدل وقتها في تعديل قانون القضاة ليزيد من سلطة وزارته في الاشراف والهيمنة عليهم واعترض مجلس ادارة نادي القضاة وقتها وحاول بكل الطرق الغاء هذه الفكرة دون جدوى. فاضطر النادي الى اصدار قرار في اول نيسان/ ابريل عام 1963 ارسله الى رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر لمنع وزير العدل من تنفيذ فكرته، لكن عبد الناصر احال القرار الى الوزير نفسه الذي تملكه الغضب وقرر التخلص من المجلس باصدار قرار بحله وتعيين مجلس مؤقت للنادي واحتج النادي وقرر في اجتماعه تكليف ممتاز نصار بمقابلة علي صبري رئيس الوزراء وقتها لحل الازمة ونتج عن الاجتماع تأكيد صبري على عدم ظهور اي قانون يمس استقلال القضاء في حين استمر وزير العدل في فكرته واصدر يوم 12 اب/ اغسطس 1963 قانونين يخصان القضاة الذين قرروا مقاطعة النادي وايقاف انشطته وانشطتهم مما اضطر رئيس الوزراء الى اقالة وزير العدل. واستصدر وزير العدل الجديد فتوى من مجلس الدولة واعلن عن عقد جمعية عمومية للنادي لانتخاب مجلس ادارة ونجح اعضاء المجلس المنحل وعادوا الى مواقعهم بسبب عدم ترشيح اي من القضاة امامهم في الانتخابات، ونجح المجلس في اصدار قانون السلطة القضائية رقم 43 لسنة 1965 الذي ضمن استقلالهم. في اذار/ مارس عام 1968 قرر مجلس ادارة نادي القضاة اصدار بيان وافق عليه القضاة بالاجماع يقول ان استقلال السلطة القضائية ضروري وعدم مشاركة القضاة في التنظيمات السياسية في الاتحاد الاشتراكي لضمان حيادهم وعدلهم في العمل القضائي، وطلب شعراوي جمعة وزير الداخلية وقتها من النادي تأجيل الجمعية العمومية لاصدار البيان حتى يصدر الرئيس جمال عبد الناصر بيانه في 30 مارس سنة 1968 ولكن ممتاز نصار رئيس النادي رفض وصدرت اوامر للصحف بمنع نشر بيان القضاة واعدت وزارة العدل قائمة تضم 15 عضوا اذاعتها في جميع الاوساط القضائية وقالت: انها تمثل الحكومة وان اي مرشح غيرهم في انتخابات النادي يعتبر متآمرا وخارجا عن النظام والقانون وفي الانتخابات سقطت قائمة الوزارة ولم يحصل اعضاؤها على اصوات ليتشكل مجلس جديد للنادي في 21 مارس».

الرئيس مبارك

والى رئيسنا والضيق الذي يصل لدرجة الاختناق الذي امسى به كلما قرأت هجوما عليه وكيف لا يضيق صدري بينما كاتب «الدستور» الساخر بلال فضل يكتب مقالا عنوانه ـ وبئس العنوان ـ وتعيش لنا للممات يا قمرنا انت يا سكرة ـ وتحت العنوان ـ وبئس ما تحته ـ قال:

«ارجو الا تكون متأثرا بقرار رفع التحفظ عن اموال قرصان اواطي البحار ممدوح اسماعيل فتقرأ كلمة العبارة بتشديد الباء، فلا شأن للحديث عن رئيسنا ونظام حكمه بأي عبارات غارقة او آيلة للغرق، نحن هنا نقوم بتحليل تلك العبارة التي كانت سببا لقراءتك لهذه السطور وتعيش لنا للممات يا ريس.. يا قمرنا انت يا سكرة؟ من قائل هذه العبارة؟ اذا عرفت الاجابة فاتصل بصحيفة «اخبار اليوم» مكتب السيد ممتاز القط واترك عنده الاجابة لتحصل على جائزة فوار يعالجك من اثار قراءة مقالاته. لن تفعل ذلك طبعا لانك سيستحيل عليك ان تعرف قائل هذه الكلمات البليغات المليئات بالحب الصادق الذي كما نعرف جميعا عمره ما يحتاج كلام، لكنه في حالة حب السيد الرئيس يحتاج لكلام كبير مثل هذا. في الحقيقة التي قالت هذه الكلمات سيدة ريفية بسيطة اعترض طريقها مصور قناة «الجزيرة» في احد شوارع القاهرة اثناء تصويره لمظاهرة لبعض المارقين من معارضي الرئيس مبارك والذين كانوا يقومون بترديد اقذع الالفاظ الخارجة عن الاداب العامة مثل «كفاية».. يا قضاة خلصونا من الطغاة.. يا حرية فينك فينك امن الدولة بيننا وبينك.. لا للتوريث» وما الى ذلك من العبارات التي تثبت ان اهاليهم لم يعلموهم ان الشتيمة تلف تلف وتتحط في الملف، كانت السيدة تمر خلف هؤلاء القبحاء جمع ابيح ـ عندما تحولت الكاميرا اليها فجأة فابتسمت ملء شدقيها ورفعت احدى يديها الى السماء، فقد كانت الاخرى ممسكة بكيس بلاستيك اسود مليء بخيرات مصر، واخذت تغمغم بجمل غير مفهومة ظنها البعض جملا معارضة مشفرة لولا انها ختمتها بقولتها التي ستصير مثلا «وتعيش لنا للمات ياريس.. يا قمرنا انت يا سكرة» الله شايفين الحب التلقائي العفوي، وايم الله لقد اقشعر بدني وشاب شعر يدي عندما داهمتني هذه الكلمة وبدأت افكر في كل الكلمات التي خطها يراعي في معارضة الرئيس مبارك دون ان ندرك ان حبه ضارب اطنابه في قلوب بسطاء المواطنين الذين صيرهم حب الرئيس شعراء ينطقون بما يعجز عنه فحول الشعراء».

ما هذه السخافة التي يرفضها كل خفيف ظل وكل باحث جاد متعمق في تفسير الاحداث مثل زميلنا بـ«الجمهورية» محمود نقاوي الذي اراح اعصابي وقام بتهدئتي ـ بارك الله فيه ورعاه ـ بقوله يوم الخميس عن رئيسنا:

«قدم الرئيس حسني مبارك درسا برلمانيا لكل وزير في الحكومة عندما اصدر تعليماته للحكومة بضرورة الرد الفوري والعاجل على البيان المقدم من النائب المستقل سعد عبود حول توجيهات مبارك بتقديم اجهزة طبية لعدد من المستشفيات لرعاية المرضى وتخفيف الاعباء عنهم رغم ان البيان مخالف للدستور وقرارات وتصرفات رئيس الجمهورية لا تسأل عنها الحكومة ولا تخضع لرقابة مجلس الشعب.

وحرص الرئيس مبارك فور ابلاغه بتلك الواقعة بعد ان سعى النائب سعد عبود لابلاغ بيانه لاجهزة الاعلام بأن توضع كل الحقائق امام عبود وجميع نواب الشعب.

وقدم مبارك بذلك درسا لكل وزير في الحكومة بضرورة الرد على ما يقدم له من اسئلة وطلبات احاطة وايضا استجوابات والا يتهرب من المواجهة والرد لان ذلك حق للشعب المصري كله قبل ان يكون حقا للنائب صاحب طلب الاحاطة وواجبا دستوريا على وزراء الحكومة. فالوزير الذي يتهرب من الرد تحت القبة عليه ان يترك موقعه على الفور.

فاذا كان الرئيس مبارك ارسى سابقة برلمانية جديدة من خلال الرد الفوري على بيان عبود فعلى الوزراء ان يتخذوا منه مثلا وقدوة ويكون شعارهم «لا تؤجل استجواب اليوم للغد» وان يراجع المجلس لائحته بدلا من اللائحة الحالية التي تطبق عليه اغنية نانسي عجرم «اطبطب وادلع» وان يكون شعاره احاسب واراقب بجد وحقيقي».

طبعا، طبعا، هكذا كان ولا يزال، وسيكون رئيسنا على الدوام وضوح فوري، اما لائحة مجلس الشعب الحالية المتأثرة بنانسي عجرم واطبطب وادلع فلا مكان لها بيننا انما للحقائق والانجازات فقط او كما قال رئيسنا لزميلنا وصديقنا مرسى عطا الله رئيس تحرير «الاهرام» المسائي يوم الخميس ايضا:

«وكشف الرئيس ـ في حديثه مع مرسي عطا الله ـ عن ان العام المقبل «عام 2007» سوف يكون عام الذروة بالنسبة للاصلاحات الدستورية التي تتواءم مع هدف دفع الحراك السياسي الى الامام، مشيرا الى انه يعطي هذا الموضوع كل وقته، وجهده وتفكيره من اجل تأمين حاضر الوطن، والاطمئنان الى مستقبله.

وتطرق الرئيس مبارك ـ في حديثه مع رئيس التحرير ـ الى ما يدور في الساحة السياسية والصحافية من مساجلات مؤكدا ومجددا ايمانه العميق بحرية الصحافة، التي تمثل احد اهم عناوين الحراك السياسي والتطور الديمقراطي في مصر وانه شخصيا يسعد بكل رأي معارض اذا كان منزها عن الهوى، والغرض وبلغة عفيفة!

وقال الرئيس: انه يخشى على حرية الصحافة من بعض الذين يسيئون اليها بالاساءة الى القيم النبيلة والشريفة في المجتمع، والمساس بالحرمات الخاصة للمواطنين، وانه من حسن الحظ ان الغالبية العظمى من الاقلام الصحافية تكتب بوعي وبضمائر حية، وتسهم بصدق في اضاءة المشاعل وكشف الحقائق وطرح الحلول والافكار التي يمكن دراستها عند التعامل مع القضايا والمشاكل الحيوية للوطن وللمواطنين.

وشكرا لرئيسنا لانه يقصدني بالتأكيد من بين الاغلبية العظمى، لكن المشكلة هي في بعض الاشخاص الذين لا يزالون يمنعون من سنوات دخول «القدس العربي» لمصر بحجة انها تهاجم رئيسنا رغم ان مباحث امن الدولة لها رأي مخالف لرأي هؤلاء الذين يدعون الحرص على الرئيس.

جمال مبارك

والى جمال مبارك الامين العام المساعد للحزب الوطني وامين امانة السياسات الذي قال عنه زميلنا وصديقنا سليمان الحكيم ـ ناصري ـ في بابه ـ طق حنك ـ بجريدة «الكرامة»: «مريض في مستشفى الاطفال بالاسكندرية يسأل: المهم جمال مبارك عامل ايه؟».

وفي نفس عدد «الكرامة» حديث مع المستشارة نهى الزيني نائبة رئيس هيئة النيابة الادارية اجراه معها زميلنا طارق سعيد قالت فيه عن جمال والتوريث «التوريث: نتيجة وليس سببا فعندما تصبح البلد عزبة كبيرة ترعى بها قطعان اغنام ليس لها ارادة او حق اختيار فمن الطبيعي ان يتم توريث هذه العزبة بما فيها وبمن فيها، لذلك فقصة التوريث لا تشغلني بنفس القدر الذي تشغل آخرين لأنني مؤمن ايمانا مطلقا بأن الشعب هو الذي من حقه الاختيار ومؤمنة بموقفه كيفما تكونوا يولّى عليكم.

الجميع يهرولون لتقديم اوراق اعتمادهم سواء في البيت الابيض او في دار المندوب السامي الامريكي في غاردن سيتي والمثل اصبح يقول الى واشنطن ـ وليس الى صنعاء ـ وان طال السفر، لكن عندما يكون في امكان شاب مصري ان يشتري طائرة خاصة فربما كان ذلك اقرب وأيسر له في الوصول الى هناك».

وفي نفس عدد «الكرامة» وجه الدكتور عادل قاسم النصيحة التالية لجمال: «هل تتصور بعد كل ما سبق يمكن ان يبقى لك او لوالدك اي شرعية او مستقبل لتستمروا في حكم هذا الوطن الذي نكب بكم، خدها مني نصيحة انفد بجلدك ولو بتحبهم خدهم معاك وما تنساش بالمرة وانت ماشي تبقى تلم شوية رؤساء التحرير اللي جبتهم في كيس اسود بلاستيك وتحطهم جنب الحيط».

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين واسراع زميلنا بـ«الدستور» خالد السرجاني لاستغلال ما رآه مطبا وقعت فيه جريدة «روز اليوسف» فأنشد يقول عنها ساخرا في صفحته المتميزة ـ صحافة ـ «الفكر الجديد في مجلة «لج